كلمة ونص

نبيل الملاح

عصب الحياة

دفعني لكتابة هذا المقال مقطع فيديو وصلني من مسرحية للفنان الكبير دريد لحام ظهرت فيه الفنانة المتألقة صباح جزائري تتحدث عن معاناة الناس بسبب الكهرباء، وهذه المسرحية كانت بسبعينيات أو ثمانينيات القرن الماضي.

يبدو أن أزمة الكهرباء متجذرة لدينا لدرجة أنها أصبحت مستعصية وتتعمق يوماً بعد يوم، رغم أن الجميع يدرك أن الكهرباء هي عصب الحياة وبدونها نعود إلى القرون الماضية وتتوقف عجلة الاقتصاد والتطور والتنمية.

في تسعينات القرن الماضي تعرضنا لأزمة كهرباء حادة بسبب نقص في التوليد، وأذكر وقتها أن الصندوق الكويتي قام بتمويل مشاريع توليد الكهرباء في سورية، وفعلاً تمت إقامة عدة محطات توليد غطت النقص الحاصل في توليد الطاقة الكهربائية.

لكن للأسف لم يحظ قطاع الكهرباء بالاهتمام اللازمة من الحكومات المتعاقبة، وبقي دون رؤية إستراتيجية تعطيه الأولوية بعد المياه، فإذا كانت المياه هي الحياة فالكهرباء هي عصب الحياة، وكان على الدولة أن تضع هذين القطاعين في أول سلم الأولويات ، وأن ترصد لهما الاعتمادات اللازمة لمشاريع التوليد والشبكات ومراكز التحويل، ولو اقتضى الأمر الاستغناء عن الكثير من المشاريع الاستثمارية غير الحيوية...

إن تحقيق الأهداف بكل أشكالها يتطلب وضع السياسات والبرامج القابلة للتنفيذ وفق الإمكانات المتاحة، وإن تحديد الأولوية يؤدي إلى عدم تبديد الأهداف المنشودة، فإقامة مشروع له ضرورة عاجلة قبل مشروع ليس ملحاً ومستعجلاً يؤدي إلى تحقيق الأهداف بشكل متوازن ضمن الإمكانات المتاحة، وإن وضع أهداف لا يوجد إمكانات لتحقيقها أو تفوق الإمكانات المتاحة يؤدي إلى نتائج ضارة، وكذلك إصدار قانون في غير وقته يؤدي إلى ضياع الغاية من هذا القانون، فالأولوية يجب أن تدرس بعناية دون تعجل لتحقيق غايات إعلامية وسياسية، ويجب التريث بإقامة مشاريع يمكن تأجيلها لمصلحة متطلبات الإنفاق على المرافق المهمة وأولها المياه والكهرباء، وإن تحديد الأولويات يتطلب الاستعانة بأهل العلم والخبرة من رجال الدولة للاستفادة من الإمكانات المتاحة بأقصى منفعة.

إن أزمة الكهرباء تكاد تشل الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتضر بالدولة والمجتمع وتهدد بنيانها إن لم تتخذ التدابير الفورية والعاجلة لتأمين مستلزمات التوليد والتوزيع، وبالتأكيد فإن مشاريع الطاقة البديلة لن تغني عن منظومة الكهرباء العامة ومحطات التوليد، ويجب أن تكون هذه المشاريع مشاريع عامة رديفة تقوم بها وزارة الكهرباء، ولا يجوز بحال من الأحوال تركها لتجار ومستثمرين يستغلون حاجة الناس ويحققون أرباحاً خيالية.

علمت أن بعض الذين اقتنوا ألواح الطاقة البديلة ودفعوا الملايين بدؤوا يشكون من رداءة صنعها ورداءة البطاريات المزودة بها والتي تحتاج إلى تبديل كل سنة أو سنتين بكلفة من مليون إلى ثلاثة ملايين ليرة، وذكرني ذلك بالسيارات الرديئة التي تم إدخالها إلى القطر عند فتح باب استيراد السيارات وتم دفع قيمتها بالقطع الأجنبي بأرقام كبيرة وأصبحت عبئاً على الاقتصاد الوطني لحاجتها إلى قطع غيار وإصلاح بشكل دائم.

وكنت قد نبهت عن ذلك بأكثر من مقال كتبته، لكن لا أحد يهتم بما نكتب وكأن تيار العولمة يأخذ كل ما نكتبه مع الرياح التي تهدد وجود الفقراء وذوي الدخل المحدود الذين يشكلون غالبية الشعب!

• باحث ووزير سابق

وزير الداخلية: المؤسسات كلها مدعوة للعمل على الوقاية من خطر المخدرات المحدق

الوطن

ناقشت اللجنة الوطنية لشؤون مكافحة المخدرات برئاسة وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون الإجراءات اللازمة للحد من الاتجار بالمخدرات ونشر الوعي بخطورتها وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

وأكد وزير الداخلية رئيس اللجنة أن ظاهرة المخدرات والاتجار بها أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون على مستوى العالم، مبيناً أن سورية كانت وما زالت تدعم جهود المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة عموماً وجريمة المخدرات بصورة خاصة.

وأضاف الوزير الرحمون: إن سورية وحسب الهيئات الدولية المعنية بمكافحة الاتجار بالمواد المخدرة، تعتبر دولة عبور للمواد المخدرة نظراً لموقعها الجغرافي، مؤكداً أن السلطات المعنية وفي مقدمتها وزارة الداخلية تبذل أقصى الجهود في مواجهة تجار ومروجي المخدرات، والتصدي لهذه الظاهرة وقمعها من خلال ملاحقة شبكات تهريب المخدرات والاتجار بها، ومصادرة المواد المخدرة وتوقيف مروجيها والمتاجرين بها.

وأشار وزير الداخلية إلى أن المؤسسات كلها مدعوة للعمل على الوقاية من خطر المخدرات المحدق وخاصةً فئة الشباب، ووضع المزيد من الضوابط والبدائل لجميع الخطط والإجراءات التي تهدف إلى مكافحة المخدرات والاعتماد على الحلول العلمية الوقائية طويلة الأمد.

وأوصت اللجنة بضرورة تكثيف الجهود الإعلامية التوعوية وتنفيذ ورشات عمل وعقد الندوات ونشر المنشورات عبر مختلف الوسائل الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي لرفع الوعي المجتمعي في فئات المجتمع كلها للتعريف بأضرار تعاطي المواد المخدرة وخطورتها.

بعد زيادة السعر..

نقيب صيادلة اللاذقية لـ«الوطن»: الوضع الدوائي سيعود أفضل بنسبة ٩٠ بالمئة

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد نقيب الصيادلة في اللاذقية محمود شبار لـ«الوطن»، أن جميع الأصناف الدوائية ستتوفر خلال الفترة القريبة جداً لتعود السوق المحلية إلى سابق عهدها بنسبة تزيد على ٩٠ بالمئة، مشيراً إلى أن رفع سعر الدواء قبل أيام سيؤدي إلى إعادة إنتاج المعامل لجميع الزمر بالشكل المطلوب.

وأشار شبار إلى عمل لجان النقابة ولجان مديرية الصحة والجهات المعنية، على مراقبة الأسواق لمتابعة الوضع الدوائي لتتجه الأمور نحو الأفضل بالاتجاه الصحيح، منوهاً بضرورة عمل الشركات الدوائية والمعامل على الإنتاج بما يوفر الأصناف المفقودة في الصيدليات.

وذكر أن رفع سعر الدواء قبل أيام ٣٠ بالمئة ليصبح رفع سعر الدواء بنحو ٦٠ بالمئة خلال العام الجاري حيث تم قبل أشهر رفعه ٣٠ بالمئة، بما هو وفق الإمكانيات يجب أن يقابله التزام من أصحاب المعامل الشرفاء الذين خبراتهم من خير هذا البلد وأن يعملوا على توفير كل الزمر الدوائية، علماً أن الجميع سيكون تحت المراقبة من اللجان المعنية سواء المعامل أم المستودعات الدوائية والصيدليات وكل من له علاقة بوجود الدواء في السوق.

ونوه نقيب الصيادلة بأن لا أزمة دوائية كبيرة إنما هناك فقدان في عدد قليل من الأصناف ولها بدائل إلا أنها قليلة، وقال: نعد المواطنين بتوفير جميع الأنواع خلال أقرب وقت.

وقال شبار أن الأصناف التي تعاني فقداً من الصيدليات هي بعض الصادات الحيوية من أدوية التهاب وبعض أنواع السيتاميول وبعض الزمر لمرضى الصرع، نافياً وجود أي انقطاع بأنواع الفيتامينات وقال إنها متوفرة بكل أنواعها.

وشدد بالقول إن عمليات الرقابة مستمرة على كل الصيدليات وعددها نحو ١١٠٠ صيدلية موزعة بين الريف ومدينة اللاذقية، لافتاً إلى تشميع ٥ صيدليات خلال الأيام العشرة الماضية، وذلك لمخالفتها في السعر ومخالفات أخرى لعدم تواجد الصيدلي على رأس عمله، ومخالفات بيع دواء نفسي من دون وصفة طبية.

وحول طريقة التسعير الجديدة، بيّن شبار أنه تم التعميم بوضع لصاقة بالسعر الجديد لكل صنف حسب الزيادة الأخيرة وكل مخالفة بتحديد السعر الجديد بحال فيها الصيدلي المخالف إلى مجلس التأديب مباشرة، وقال إن الصيدلي إنسان علمي ويعرّض نفسه للمساءلة القانونية في حال وضع تسعيرة غير صحيحة وهي حالات نادرة الحدوث.

واعتبر شبار أن الأمور تتجه نحو الأفضل وستعود إلى نصابها خلال وقت قريب مع طرح كل الزمر في السوق المحلية، بالتزامن مع تشديد رقابة السوق عن كثب من قبل اللجان المعنية من النقابة ومديرية الصحة وجميع الجهات المعنية.

طرقات دوما لم تستبدل قصفها منذ ١٢ عاماً

رئيس البلدية: دوما قبل الحرب ٤٦ بئراً لمياه الشرب والآن ٩ آبار فقط

عبد المنعم مسعود

كشف رئيس بلدية مدينة دوما عدنان معيكة أن طرقات المدينة لم تستبدل قصفها الإسفلتية منذ ١٢ عاماً، مبيناً أن ما يتم عمله حالياً هو إغلاق الحفر في الشوارع فقط، مبيناً أن الوضع العام لطرقات المدينة وشوارعها مقبول عموماً.

وقال معيكة في تصريح لـ«الوطن» إن الوضع الصحي يحتاج إلى مزيد من الإجراءات خصوصاً في ظل عدم توافر مشاف حكومية في المدينة ما يجعل من مشافي العاصمة مقصداً أساسياً للمرضى وحتى الإسعافات في الحالات الساخنة أو التوجه نحو المشافي الخاصة مؤكداً أن الهلال الأحمر يقدم ضمن إمكانيته الإسعافات الأولية فقط.

ويكشف معيكة عن قرب الانتهاء من تأهيل مركز السل في المدينة على نفقة المجتمع المحلي وتسليمه لمديرية الصحة من أجل تجهيزه طبياً ليتحول إلى مشفى إسعافي في المدينة، مؤكداً أن العمل يجري لإعادة تأهيل قسم التوليد في المشفى الوطني من أجل استيعاب مراجعي النسائية والأطفال.

ووفقاً لمعيكة فإن أغلب الدوائر الحكومية قد عادت للعمل بكامل طاقتها بعد تأهيل أغلبها من المجتمع المحلي من سجل مدني وبلدية وشعبة تجنيد وغيرها خصوصاً في ظل تزايد إعداد السكان في المدينة والذي تاهز ٤٠٠ ألف نسمة.

ويرى معيكة أن وضع المدينة من حيث النظافة جيد فهناك مشاريع لجمع وترحيل القمامة، يقوم بها المشروع الإنمائي للأمم المتحدة حيث يرحل يومياً نحو ١٠٠ طن من القمامة إلى مكب دير الحجر، موضحاً أنه في المدينة نحو ٣٠٠ حاوية على حين أن الحاجة تصل إلى ٥٠٠ وسيتم توزيع ٢٥ حاوية هذا الأسبوع.

ويكشف معيكة سوء الوضع الكهربائي في المدينة، مبيناً أن المدينة فيها ٢٨ محولة فقط من ٢٦٠ محولة كانت موجودة قبل ٢٠١١ وأن عملية توزيع الكهرباء على المشتركين حالياً تتم وفق قاطع ٦ أمبير لكل مشترك، مبيناً أن وضع المياه لا يختلف عن وضع الكهرباء فهناك ٩ آبار تغذي المدينة من أصل ٤٦ بئراً كانت قبل الأزمة.

ويؤكد معيكة أن مشكلة المياه في المدينة ستنتهي عند تفعيل خط جوبر وخط الجبل والمكاسر مضيفاً إن شبكة المياه داخل تحتاج أيضاً إلى إصلاحات في معظمها.

ورأى معيكة أن وضع الصرف الصحي في المدينة أصبح مقبولاً في معظم مناطقها لكن بعضاً منها يعاني مشاكل نتيجة انسدادات تقوم كبلدية بتلافيها فوراً، كاشفاً عن تمديد ما يقارب ٢٥٠٠ متر خلال هذا العام.

محال بيع الفروج تغلق أبوابها احتجاجاً على تسعيرة التموين

جمعية حماية المستهلك: نحن مع مربي الدواجن ومطالبهم بالوقوف على حقيقة التكلفة

رامز محفوظ

في سابقة غريبة من نوعها أقدمت محال بيع الفروج وقطع الفروج في دمشق على الإغلاق اعتراضاً على تخفيض وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأسعار في النشرة التموينية التي صدرت يوم الخميس الماضي للفروج وقطعه بنسبة ١٠ بالمئة ما اضطر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لعقد اجتماع أمس مع مربي الدواجن.

رئيس لجنة مربي الدواجن بطرطوس شعبان محفوض بيّن لـ«الوطن» أنه تم خلال الاجتماع مع الوزير وضع النقاط على الحروف بخصوص أسعار الفروج بحيث تكون هذه الأسعار واقعية ومنطقية للمستهلك وللمربين والمسالخ، وقال: كانت استجابة الوزير لمطالبنا جيدة، مبيناً أننا طالبنا بتأمين الفحم الحجري والمازوت وإمكانية تخفيض المواد العلفية من أجل أن يساهم ذلك بتخفيض سعر الفروج للمستهلك.

ولفت إلى أن أهم ما يحتاجه المربون خلال الشتاء الحالي هو الطاقة ووعد وزير التموين بتأمين الفحم الحجري الخاص بالتدفئة وزيادة مخصصات المازوت لمزارع التربية الأمر الذي سيساهم بزيادة عجلة الإنتاج كي لا يصدر أي قرار يؤدي إلى غلاء الفروج أكثر من السعر الحالي. وأضاف: في حال لم يتم تأمين هذه المواد سيرتفع السعر نتيجة قلة التربية التي تحصل حالياً.

وأكد أن مربي الدواجن كانوا تعهداً خلال الاجتماع من أجل الحفاظ على سعر الفروج الحي عند المربي واستقراره عند ٧ آلاف ليرة للكيلو وتم تشكيل لجنة من عدة مربين من عدة محافظات مهمتهم السيطرة على سعر الفروج وإيقافه عند ٧ آلاف للكيلو، وهذه الكمية لا تعتبر دعماً، لافتاً إلى أن إنتاج الفروج يحتاج ليس فقط للذرة والصويا بالوقوف على حقيقة التكلفة، منوهاً إلى أن إن ارتفاع سعر الفروج ليس فقط نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف إنما نتيجة زيادة أسعار الكهرباء والمازوت واليد العاملة.

بدوره بين رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المقالي أن إغلاق محال الفروج في دمشق أمس تصرف خاطئ ومن المفترض ألا يتم ذلك وقال: نحن كجمعية لسنا مع هذا التصرف إنما نحن مع المطالبة بإيجاد حل وسطي لأسعار الفروج يكون مرضياً للمربي والبائع والمستهلك بآن معاً، لافتاً إلى أننا كجمعية مع مربي الدواجن ومع مطالبهم بعدم إعطاء تصاريح؟

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم قد عقد صباح أمس اجتماعاً لمربي الدواجن في سورية وأصحاب المسالخ والأمات تم خلاله استعراض ومناقشة واقع عمل مربي الدواجن والمسالخ وأسعار الفروج والحلول الناجعة لتربية الفروج والآليات المناسبة لتشجيع تربية الدواجن وتسعيرها وتغطية حاجة السوق المحلية بأسعار مناسبة ترضي المربين والمستهلك.

• مدير الأسعار يرفض التصريح تحت ذريعة وجود توجه حكومي بعدم إعطاء تصاريح؟!

• لجنة من مربي الدواجن بالمحافظات لضبط السعر عند ٧ آلاف ليرة للكغ

الشرائية وحتى لو انخفض سعر كيلو الفروج لحدود ٥ آلاف ليرة يعتبر مرتفعاً لكن بالمقابل تكلفة إنتاج الفروج كذلك مرتفعة.

وأشار إلى أن أسعار الأعلاف يجب أن تكون مستقرة مع استقرار سعر الصرف منذ عدة أشهر لكن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة أدى إلى ارتفاع سعر الفروج، مشدداً على ضرورة زيادة كمية الدعم المقدم من مؤسسة الأعلاف للمربين والدعم الذي تقدمه غير كاف.

وبين أن هناك شكاوى تصل إلى الجمعية من مربي دواجن يعترضون من خلالها على تسعيرة الفروج من وزارة التموين وكذلك من قبل مواطنين يعترضون من خلالها على ارتفاع أسعار الفروج وتتم معالجة هذه المشاكل من خلال رفع كتب بهذا الخصوص إلى وزارة التموين أو الاتصال هاتفياً.

وللوقوف على تفاصيل ما دار في الاجتماع، ورغم الحصول على موافقة شفهية من المكتب الصحفي في وزارة التموين إلا أن مدير الأسعار في الوزارة تمام العقدة رفض إعطاء تصريح حول مجريات الاجتماع مع مربي الدواجن والحديث عن آلية تسعير الفروج تحت ذريعة أن هناك توجهاً حكومياً بعدم إعطاء تصاريح؟

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم قد عقد صباح أمس اجتماعاً لمربي الدواجن في سورية وأصحاب المسالخ والأمات تم خلاله استعراض ومناقشة واقع عمل مربي الدواجن والمسالخ وأسعار الفروج والحلول الناجعة لتربية الفروج والآليات المناسبة لتشجيع تربية الدواجن وتسعيرها وتغطية حاجة السوق المحلية بأسعار مناسبة ترضي المربين والمستهلك.

محاولة إقناع مربي الدواجن بخفض أسعارهم

مربون: خفّضوا أسعار الأعلاف والمازوت تنخفض أسعار الدواجن وحدها

القنيطرة - خالد خالد

أكد نائب محافظ القنيطرة حسين إسحاق إيلاء القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني الأهمية اللازمة وإيجاد الحلول لكل المشكلات التي تواجه المزارعين والمربين.

ولفت خلال اللقاء مع أصحاب المداجن الخاصة لإطلاق مبادرة لتخفيض أسعار الفروج والبيض في السوق المحلية دعماً لأبناء المحافظة في ظل الوضع المعيشي الصعب، إلى تزويد المداجن التي لديها ٥٠٠٠ طير بكمية مقدارها ٦٠٠ ليتر مازوت شهرياً.

وأشار إلى توجيه محافظ القنيطرة بتوزيع الكمية الفائضة من مازوت التدفئة والبالغة ٣٠٠ ألف ليتر (بعد أن وصلت نسبة توزيع كمية ٥٠ ليتراً إلى ١٠٠ بالمئة على أرض المحافظة) على القطاع الزراعي.

وخلال رده على أحد المربين بعدم استلام أي ليتر مازوت خلال ٢٠٢١ بيّن اسحاق أن المداجن التي تقدمت بطلبات لمديرية الزراعة وتم إجراء الكشف الحسي عليها حصلت على المحروقات حسب الإمكانات المتوفرة.

بدوره أوضح مدير التجارة الداخلية حمدي العلي ضرورة مساهمة أصحاب المداجن الخاصة في تخفيض أسعار الفروج والبيض وبشكل مؤقت خلال الفترة الحالية بسبب الظروف المعيشية الصعبة، علماً أن مطالب المربين محقة وسيتم طرق أبواب كل الجهات المعنية لحل مشكلات المربين، كما ستدرس لجنة المحروقات الفرعية خلال اجتماعها القادم دعم المداجن غير المرخصة بمادة المازوت، كما تم التعامل مع الكشوف الحسية التي قدمتها مديرية الزراعة وتم تزويد بعض المداجن بالمحروقات وأي كشف ورد مديرية التجارة تم تخصيصه بالمادة، مضيفاً: إن أسعار الفروج والبيض يتم تحديدها من لجنة مشكلة يشارك فيها عدد من الباعة وتصدر نشرة الأسعار وفق السعر الرائج، وقال: تم التنسيق مع منشأة دواجن القنيطرة وتم طرح مادة البيض في صالات ومنافذ بيع السورية للتجارة وبسعر تشجيعي ٩٠٠٠ ليرة للطبق.

واعتبر مدير الزراعة أحمد ديب أن قطاع الدواجن من القطاعات المهمة وأن الكشف الحسي الذي تقوم به المديرية يهدف إلى إعطاء أرقام دقيقة لكل فوج لتحديد كميات المازوت التي تحتاجها المداجن بدقة وعدم التجاوز، مؤكداً أنه تم إعفاء بعض اللجان بسبب تجاوزها بالأرقام، مضيفاً: حصل ظلم بالفترة الماضية لمربي الدواجن بسبب المحروقات مطالباً بالعمل بموجب قرار المحافظ الأسبق وتخصيص كل مدجنة لديها ٥٠٠٠ بكمية ١٢٠٠ ليتر خلال فصل الشتاء الحالي فقط، ومن ثم نعتمد قرار لجنة المحروقات الذي خصص بموجبه كل مدجنة بـ٦٠٠ ليتر.

من جانبه كشف مدير الأعلاف وحيد سعدية أن مؤسسة الأعلاف افتتحت خلال عام ٢٠٢١ خمس دورات للمداجن ودورتين للأغنام وثلاث للأبقار، كما قامت برفع كمية المقنن إلى ١,٦ كغ لصغار المربين و٢,٥ كغ لكبار المربين بهدف دعمهم، منوهاً بأن مادة الذرة تم تحميلها من مصادر الإنتاج وخلال يومين سيتم توزيعها على المربين.

وطرح المربون المشكلات التي يعانون منها ومن أبرزها أن عدداً كبيراً منهم لم يحصل على أي ليتر مازوت خلال عام ٢٠٢١ سواء المدعوم أو غير المدعوم، كما أن كمية المقنن العلفي غير كافية لأن الطير الواحد الفروج يحتاج إلى ٤ كيلو غرامات من العلف والبياض ١٠٠ غرام يومياً.

ورأى المربون أن أسعار الأعلاف جنونية فالتاجر يسعّر الذرة بـ٧٠٥ ليرات على الطريق خوفاً من التموين ولكن على أرض المدجنة ١٣٠٠ ليرة للكيلو والدواء وصل إلى مليون ليرة للكيلو الواحد والمحروقات ارتفعت بالسوق السوداء بشكل كبير ومادة الفحم التي تم استلامها غير صالحة وتم استخدام البلاستيك والملابس لتدفئة الطيور، عدا عن أجور النقل واليد العاملة ودفع إكراميات للسائقين بين ٢٥٠ – ٣٠٠ ألف لكل حمل، الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة ومنذ ستة أشهر مني المربون بخسائر متلاحقة وبعضهم قام ببيع منزله أو رهنه لتعويض الخسائر، ولم يتبقَ سوى ٢٥ بالمئة من المربين حالياً، واليوم تطلب المحافظة تخفيض الأسعار لكون المربي الحلقة الأضعف، وتم إغفال التاجر الذي يستورد المواد العلفية بسعر الصرف ٢٥٠٠ ولكن يبيع المادة بسعر السوداء ٣٥٠٠ ليرة، فلماذا لا تتم محاسبة التجار؟

وقال المربون: اعملوا على تخفيض أسعار الأعلاف والمحروقات فينخفض الفروج حكماً.. وتقبل بأن نخصص براتب شهري من المحافظة على أن تقوم بتأمين كل مستلزمات الإنتاج؟

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على طرح كمية طن من الفروج يومياً في أسواق المحافظة بسعر مخفض.